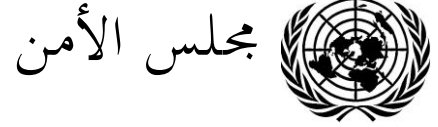


Distr.: General
30 September 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ ايلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ وموجهة من إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي يحيل بها الاستنتاجات التي خلص اليها الاجتماع الأول لرؤساء أركان الدفاع ووزراء الدفاع في البلدان الأعضاء في عملية نواكشوط، المعقود في باماكو في الفترة من ٢ إلى ٤ ايلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر المرفق). وتحيل الرسالة أيضاً نص بلاغين أصدرهما مجلس السلم والأمن التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق في جنوب السودان، وبشأن أنشطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان، على التوالي.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على نص الرسالة المرفق وضميماتها.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

221015 131015 15-16583 (A)



المرفق

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

باسم رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، الدكتورة نكوسازاما دلاميني - زوما، أود أن أحيل إليكم طيه الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الأول لرؤساء أركان الدفاع ووزراء الدفاع في البلدان الأعضاء في عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، المعقود في باماكو، في الفترة من ٢ الى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وتوجز الاستنتاجات عدداً من الخطوات الرامية الى تعزيز التعاون الأمني العملي في المنطقة. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة على عملية متابعة الاستنتاجات.

وأود أن أعثم هذه الفرصة أيضاً لأحيل إليكم نص البلاغين اللذين أصدرهما مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي:

- البلاغ ذو الرقم PSC/MIN/COMM.(DXXVI) الذي اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٥٢٦ التي عقدت في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، والمتعلق بتقرير لجنة الاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق في جنوب السودان؛ و

- البلاغ ذو الرقم PSC/PR/COMM.(DXXXIX) الذي اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٥٣٩ التي عقدت في ٢٥ آب/اغسطس ٢٠١٥، والمتعلق بأنشطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة وضميماتها، وهي: استنتاجات باماكو والبلاغان الصادران عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وأود أن أعثم هذه الفرصة لأؤكد لكم من جديد تقدير الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة ولكم شخصياً لما تبذلونه من جهود في سبيل التشجيع على إحلال سلام وأمن دائمين في القارة ولما تقدمونه من دعم لخطة الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن.

(توقيع) إسماعيل شرقي

مفوض السلم والأمن

الضميمة الأولى

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

الاستنتاجات التي خلص اليها الاجتماع الأول لرؤساء أركان الدفاع ووزراء الدفاع لبلدان منطقة الساحل والصحراء، المعقود في باماكو، في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

١ - عُقد الاجتماع الأول لوزراء الدفاع في البلدان الأعضاء في عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، في باماكو، مالي، في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقد سبق انعقاد هذا الاجتماع عقد اجتماعات تحضيرية للخبراء ولرؤساء أركان الدفاع، في يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على التوالي، وهو جزء من متابعة الاستنتاجات التي خلص اليها الاجتماع الوزاري الثالث لبلدان المنطقة، الذي عقد في نيامي، النيجر، في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٤، وإعلان مؤتمر القمة الأول لعملية نواكشوط، الذي انعقد في العاصمة الموريتانية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢ - وحضر الاجتماع ممثلون عن الدول التالية: بوركينا فاسو، وتشاد، والجزائر، والسنغال، وغينيا، وكوت ديفوار، وليبيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا. كما شارك في الاجتماع ممثلون عن المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، ولجنة دوائر الأمن والاستخبارات في أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والقدرة الإقليمية لشمال أفريقيا، وبعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل ووحدة الدمج والاتصال لمنطقة الساحل. وبالمثل، حضر الاجتماع ممثلو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، وكذلك ممثل الاتحاد الأوروبي.

٣ - وقد تميز حفل الافتتاح بالبيانات التي أدلى بها مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، والممثل الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، وكذلك بالبيانات التي أدلى بها وزير الدفاع وقدامى المحاربين في جمهورية مالي.

٤ - وأتاح الاجتماع فرصة لاستعراض تطور الحالة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، والجهود المبذولة لمواجهة التحديات المطروحة. وفي هذا الصدد، نظر الاجتماع في الطرائق

الكفيلة بتعزيز التعاون العملي بين دول المنطقة، ولا سيما من خلال تسيير دوريات مشتركة على الحدود، وكذلك من خلال إنشاء وحدات مختلطة تضم وحدات عسكرية. وبالمثل، بحث الاجتماع إمكانية إنشاء قوة للتدخل من شأنها أن تعمل في الجزء الشمالي من مالي، ومسألة تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

٥ - وعلى أساس التقرير المقدم من مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن متابعة الأحكام ذات الصلة من إعلان مؤتمر قمة البلدان الأعضاء في عملية نواكشوط الصادر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتقرير الاجتماع التحضيري للخبراء وتوصيات رؤساء أركان الدفاع، فضلاً عن تبادل وجهات النظر حول مختلف بنود جدول أعمال الاجتماع، فقد اتفق المشاركون على ما يلي:

فيما يتعلق بتطور الحالة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء

٦ - أعرب المشاركون عن قلقهم إزاء تطور الحالة الأمنية في المنطقة. وسلّطوا الضوء على محاولة الجماعات الإرهابية والإجرامية إعادة تجميع صفوفها في الجزء الشمالي من مالي وزيادة الهجمات ضد المدنيين، وكذلك ضد قوات الدفاع والأمن في مالي والقوات الدولية الموجودة على الأرض (قوات البعثة المتكاملة وعملية بارخان). وسلّطوا الضوء أيضاً على انتشار التهديد الإرهابي إلى الأجزاء الوسطى والجنوبية من مالي، كما يتضح من الهجوم على طول الحدود بين مالي وكوت ديفوار، في منطقة سيكاسو، في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٥، واحتجاز رهائن في سافاري الواقعة قرب موبتي، في أوائل آب/أغسطس ٢٠١٥.

٧ - وأعرب المشاركون أيضاً عن القلق إزاء الوضع السائد في ليبيا، حيث أدى انهيار هياكل الدولة ووجود عدد من الجماعات المسلحة إلى تسهيل قيام الجماعات الإرهابية، بما في ذلك الجماعة الإرهابية "الدولة الإسلامية" بإنشاء ملاذات آمنة في بعض أجزاء من الأراضي الليبية، كما أدى إلى تصاعد وتيرة الهجرة غير الشرعية مع ما يصاحبها من المآسي. وشددوا على الخطورة التي يشكلها استمرار هذه الحالة على الأمن والاستقرار في المنطقة.

٨ - وأكد المشاركون من جديد على الدعم الذي تقدمه البلدان والمنظمات التابعة لها للجهود الجارية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الجزء الشمالي من مالي، وكذلك لعملية تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثقة من عملية الجزائر. ودعوا جميع الأطراف الموقعة إلى الوفاء بالتزاماتها، مؤكدين أن التنفيذ الدقيق للاتفاق سيمكّن من زيادة عزلة الجماعات الإرهابية والإجرامية، مما يسهل إبطال تأثيرها.

٩ - ورحب المشاركون بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن في سبيل تفعيل قوة المهام المشتركة المتعددة الجنسيات التي أنشئت لتحديد جماعة بوكو حرام الإرهابية. ودعوا إلى تكثيف الجهود الجارية وحشد المساعدة الدولية لبلدان المنطقة، بما في ذلك الموارد المالية، والخدمات اللوجستية والاستخبارات.

١٠ - ولاحظ المشاركون بارتياح التقدم المحرز في تنفيذ عملية نواكشوط، وخاصة فيما يتعلق بعنصري التعاون والأمن منها، المتمثل بعقد رؤساء دوائر الاستخبارات والأمن اجتماعات منتظمة وغيرها من الأنشطة ذات الصلة. ودعوا إلى التنفيذ المبكر للعناصر المتبقية من الاستنتاجات المتعلقة بالعمليات، التي خلُصت إليها اجتماعات دوائر الاستخبارات والأمن، كما وردت في تقرير المفوضية.

فيما يتعلق بتعزيز التعاون العملي في مجال الأمن

١١ - وأكد المشاركون الالتزام الذي قطعتة دول المنطقة على نفسها في اجتماع نيامي ومؤتمر قمة نواكشوط المتعلق بتعزيز التعاون العملي، في إطار روح صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، لا سيما اتفاق الدفاع الأفريقي المشترك والسياسات الأمنية المشتركة الذي أعتد في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك، الذي اعتمد في آذار/مارس ٢٠٠٥. وإزاء هذه الخلفية، أكدوا على أهمية تسيير دوريات حدودية مشتركة وإنشاء وحدات مختلطة من قبل البلدان الراغبة في القيام بذلك، وكلاهما يشكل أدوات مرنة لتجميع القدرات والموارد، من أجل التصدي للتحديات المشتركة التي تواجه بلدان المنطقة، بينما تساهم في الوقت نفسه في تعميق التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، رحبوا بالخطوات التي اتخذت داخل المنطقة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء، مشددين على ضرورة تكاملها مع الجهود الشاملة التي تهدف إلى تفعيل التكامل لمنظومة السلم والأمن الأفريقية التي تشمل القوة الأفريقية الجاهزة وقدرة الانتشار السريع التابعة لها.

١٢ - وبعد أن أخذ المشاركون علماً بالسّمات الرئيسية للمفاهيم العامة لتسيير دوريات مشتركة وتشكيل وحدات مختلطة، كما هو موضح في تقرير المفوضية، وافقوا على التدابير التالية الرامية إلى تعزيز التعاون العملي في المنطقة:

- ضمان إجراء تقييم مشترك للتهديدات والمخاطر الكامنة في منطقة الساحل، كشرط أساسي لإقامة تعاون أمني أكثر فعالية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه التهديدات

والمخاطر يمكن تصنيفها على النحو التالي: الإرهاب، والجريمة المنظمة (المخدرات، والأسلحة، والاتجار بالبشر) والهجرة غير الشرعية وطموحات التحرر الوحدوي؛

- والشروع في عملية مستمرة لاستخلاص الدروس المستفادة من المبادرات القائمة، من أجل تعزيز فعالية الدوريات المشتركة وتسهيل إنشاء وحدات مختلطة من قبل البلدان الراغبة في ذلك. وفي هذا الصدد، تم الاتفاق على تنظيم بعثة لتقييم الترتيبات القائمة في المنطقة، والتي ستبلغ ذروتها في تنظيم حلقة عمل بشأن الدروس المستفادة بحلول نهاية عام ٢٠١٥؛

- وتنظيم اجتماع مخصص للتخطيط قبل نهاية عام ٢٠١٥ لتنقيح المفاهيم العامة المتعلقة بتسيير دوريات مشتركة وتشكيل وحدات مختلطة، كما ورد في تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلا عن إعداد مفهوم عام للاتحاد الأفريقي بشأن دعم الجهود الإقليمية لإقامة تعاون عملياتي؛

- وتشجيع بلدان المنطقة على إنشاء، حسب الاقتضاء، طرائق تعزيز التعاون العملياتي على أساس أفضل الممارسات القائمة. وفي هذا الصدد، طلب المشاركون إلى الاتحاد الأفريقي أن يقوم، ولا سيما من خلال ممثله السامي لشؤون مالي ومنطقة الساحل، فضلا عن الآليات الإقليمية ذات الصلة لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، بتوعية الدول بأهمية تعزيز التعاون العملياتي عبر الحدود؛

- والطلب من الدول التي تضع ترتيبات التعاون العملياتي، في شكل دوريات مشتركة وحدات مختلطة، أن تُخَطِّر الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية ذات الصلة بذلك، من أجل تسهيل متابعة المبادرات الجارية وتعبئة الدعم السياسي والموارد اللازمة؛

- وتعزيز الإجراءات المدنية والعسكرية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛

- وإشراك ممثلين عن مقر أركان الدفاع لبلدان منطقة الساحل والصحراء في اجتماعات رؤساء دوائر الاستخبارات والأمن، اعتبارا من الاجتماع المقبل لرؤساء تلك الدوائر، المقرر عقده في أبوجا، نيجيريا، لتعزيز التنسيق بين جمع المعلومات الاستخبارية والاجراءات العملية.

فيما يتعلق بإنشاء قوة للتدخل في الجزء الشمالي من مالي وتعزيز البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

١٣ - أشار المشاركون إلى أن مؤتمر قمة نواكشوط قد أعرب عن استعداد دول المنطقة الكامل للمساهمة، بالتشاور مع الأمم المتحدة، في تعزيز البعثة المتكاملة، ولا سيما من خلال إنشاء قوة التدخل، على غرار لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي سيتم نشرها في الجزء الشمالي من مالي، للمساعدة في القتال ضد الجماعات الإرهابية والإجرامية وتسهيل تكلّل الجهود الجارية لتحقيق الاستقرار بالنجاح.

١٤ - أقر المشاركون بخطورة التهديد الأمني الذي تشكله الجماعات الإرهابية والإجرامية كلتاهما على مالي، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق من عملية الجزائر، وعلى المنطقة برمتها. وفي هذا السياق، شدّد المشاركون على الحاجة إلى المزيد من العمل الدؤوب للتعامل مع هذا التهديد خصوصاً أن الوضع في ليبيا، مع صعود "الدولة الإسلامية"، يشكل عاملاً مشدداً. وأشار المشاركون إلى التوصيات التي قدمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بولاية ومهام قوة التدخل المقترحة، وكذلك فيما يتعلق بالخيارات الممكنة لإنشاء آليات مع القوات الأخرى الموجودة فعلياً في الميدان والتنسيق معها. وأعربوا عن تفضيلهم لخيار إنشاء بعثة أفريقية تستفيد من حزمة للدعم اللوجستي تُموّل من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، على غرار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

١٥ - وبعد أن أشار المشاركون إلى إعلان مؤتمر قمة نواكشوط ولاحظوا أن البعثة المتكاملة غير مكلفة بإجراء عمليات لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى ضرورة قيام بلدان المنطقة، بدعم من المجتمع الدولي، بدور أكثر أهمية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، اتفق المشاركون على ما يلي فيما يتعلق بإمكانية إنشاء قوة تدخل في الجزء الشمالي من مالي:

- الحاجة إلى الفهم الصحيح للتهديد الحالي وتطوره الممكن، فضلاً عن توفر معلومات استخباراتية كافية، من أجل تصميم القوة المقترحة على أساس المهام المتوقعة منها. وفي هذا الصدد، طلب المشاركون إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقوم، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة وبلدان المنطقة، بتسهيل إيفاد بعثة لتقييم الوضع على أرض الواقع، وذلك قبل نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛

- وقيام الاتحاد الأفريقي بعقد اجتماع للخبراء من بلدان المنطقة، في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ على أبعد تقدير، تدعى الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين ذوي الصلة الى حضوره، لوضع مفهوم العمليات وغيره من الوثائق اللازمة على مستوى العمليات، بهدف تمكين أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة من إبداء رأيها بشأن مسألة القوة واتخاذ القرارات المناسبة.

١٦ - واتفق المشاركون على ضرورة القيام، بالتوازي مع الجهود المبذولة بشأن إمكانية إنشاء قوة للتدخل في الجزء الشمالي من مالي، بتعزيز القدرة العملية للبعثة المتكاملة. واتفقوا على التدابير التالية:

- تقديم الدعم إلى البلدان المساهمة بقوات لتعبئة المعدات التي تحتاجها لتلبية المعايير المطلوبة؛

- وتعزيز مشاركة البعثة المتكاملة في اجتماعات رؤساء دوائر الاستخبارات والأمن، فضلا عن تنسيق العمليات، بما في ذلك إعارة ضباط الاتصال فيما بينها؛

- وتسهيل فتح طرق إمداد برية بديلة للبعثة المتكاملة بالنظر الى حدوث زيادة في الهجمات غير المتكافئة ضد قوافل البعثة في مالي.

١٧ - وشدد المشاركون أيضا على أهمية تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن في مالي، وخاصة فيما يتعلق بالمعدات والتدريب، لتمكينها من القيام بدور قيادي في مكافحة آفة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، أثنوا على عمل بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، وحثوا الاتحاد الأوروبي على تعزيز دعمه من خلال برنامج "التدريب والتجهيز". ودعوا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى المساهمة بنشاط في هذه العملية، فضلا عن إصلاح قطاع الدفاع والأمن، المنصوص عليه في اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

١٨ - ورحب المشاركون بالاقتراح الجزائري بشأن إنشاء مركز إقليمي للتدريب والتعريف بظروف القتال في الصحراء يكون مقره في تيساليت، في الجزء الشمالي من مالي، دعماً للدول الأعضاء في عملية نواكشوط. ودعوا إلى تفعيل هذا المركز في أقرب وقت ممكن.

فيما يتعلق بتفعيل القوة الأفريقية الجاهزة وبعثات الاتحاد الأفريقي الجارية وما يتصل بذلك من أنشطة

١٩ - قدمت المفوضية معلومات مستكملة عن عملية تفعيل القوة الأفريقية الجاهزة، بعد قيامها في الفترة تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بإجراء تمارين للتدريب

الميداني باسم "أماني أفريقيا AMANI AFRICA"، في جنوب أفريقيا، تهدف إلى التحقق من جاهزية القدرة العملياتية الكاملة للقوة الأفريقية الجاهزة وقدرة الانتشار السريع التابعة لها. وقدمت المفوضية أيضا معلومات مستكملة عن بعثات الاتحاد الأفريقي الجارية (ولا سيما بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوة المهام الإقليمية ضد جيش الرب للمقاومة)، وكذلك عن المشروع المتعلق بتحسين إدارة الأسلحة الصغيرة ومراقبة الأسلحة الخفيفة وتأمين الحماية المادية لها وإدارة المخزونات في منطقة الساحل، الذي بدأ في أديس أبابا، إثيوبيا، يوم ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة وبدعم من الشركاء الدوليين.

المتابعة والاجتماع المقبل

٢٠ - طلب المشاركون الى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تضمن، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، القيام بالمتابعة اللازمة وتقديم هذه الاستنتاجات إلى مجلس السلم والأمن، للعلم وكسب الدعم. واتفقوا على عقد اجتماعهم المقبل، بالاشتراك مع وزراء الشؤون الخارجية، قبل انعقاد مؤتمر القمة الثاني لعملية نواكشوط، المقرر عقده في نجامينا، تشاد، في موعد يتم تحديده بالاتفاق المتبادل بين الحكومة التشادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

شكر وتقدير

٢١ - أعرب المشاركون عن تقديرهم العميق لسلطات مالي على كرم الضيافة والترتيبات الممتازة التي اتخذت لنجاح مداوالاتهم. وأعربوا عن تقديرهم للرئيس إبراهيم بوبكر كيتا لالتزامه المتواصل بالسلم والأمن والاستقرار في مالي وفي المنطقة ككل.

الضميمة الثانية

البلاغ الصادر عن الجلسة ٥٢٦ التي عقدها مجلس السلم والأمن على المستوى الوزاري، في أديس أبابا، في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥

PSC/MIN/COMM.(DXXVI)

إن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بعد أن تلقى رسمياً تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق في جنوب السودان، وأجرى بشأنه تبادلاً مستفيضاً للآراء، اعتمد في جلسته ٥٢٦ المعقودة على المستوى الوزاري في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ القرار التالي:

إن المجلس،

١ - يحيط علماً بتقرير لجنة الاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق في جنوب السودان وبالرأي المستقل الذي قدمه أحد أعضاء اللجنة، وكذلك بالملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها مفوض السلم والأمن. ويحيط المجلس علماً كذلك بالبيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً حكومة جمهورية جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وبالبيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً تزانيا بشأن الحوار الداخلي في إطار الحركة الشعبية لتحرير السودان، ورواندا، بصفتها عضواً في اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بجنوب السودان والتابعة للاتحاد الأفريقي، التي أنشئت بموجب البلاغ ذي الرقم (PSC/PR/COMM (CDLXXIV)، الذي اعتمده المجلس في جلسته ٤٧٤، المعقودة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛

٢ - يكرر الاعراب عن قلق الاتحاد الأفريقي العميق إزاء الوضع السائد في جنوب السودان، الذي اتسم باستمرار القتال والمهجمات ضد السكان المدنيين وغيرهما من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، فضلاً عن حدوث أزمة إنسانية وخيمة، بما في ذلك التشريد القسري، والانعدام الحاد في الأمن الغذائي، والقيود المفروضة على الوصول وغير ذلك من العوائق الأخرى أمام المساعدات الإنسانية. ويدين المجلس، مرة أخرى، بأشد العبارات جميع انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ التي ترتكبها الأطراف، فضلاً عن الهجمات وغيرها من أعمال العنف الفظيعة وانتهاكات حقوق الإنسان. ويدين المجلس أيضاً الهجمات ضد المدنيين والعنف والتحرش الذي يستهدف الوكالات الإنسانية، بما في ذلك موظفيها وممتلكاتها؛

٣ - يكرر كذلك خيبة الأمل العميقة التي تعترى أفريقيا إزاء استمرار تلكؤ قادة الأطراف المتحاربة وعدم وجود الإرادة السياسية لديهم لتقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى

اتفاق من شأنه أن ينهي النزاع في بلدهم، وينهي كذلك المعاناة التي لا توصف التي يلحقونها عمداً بشعبهم. ويعبر المجلس عن الصدمة والغضب ازاء مستوى العنف والقسوة التي تُعامل بها الأطراف السودانية الجنوبية السكان المدنيين، وتجاهل قادة جنوب السودان لمعاناة شعبهم؛

٤ - يطالب بأن يحترم المتحاربون المسلحون فوراً وبشكل كامل اتفاق وقف الأعمال العدائية وأن ينهوا، مرة واحدة وإلى الأبد، جميع أعمال العنف، ويوافق على نشر قوة أفريقية لإنهاء المأساة الجارية في جنوب السودان بشكل حاسم، اذا اقتضت الضرورة ذلك؛

٥ - يثني على رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وغيره من زعماء المنطقة على جهودهم المتواصلة في تسهيل التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع في جنوب السودان، بوسائل منها إنشاء آلية "إيغاد الموسعة" ويكرر دعم الاتحاد الأفريقي لهذه الجهود، بما في ذلك من خلال اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بجنوب السودان والممثل السامي لجنوب السودان، الرئيس السابق لمالي ألفا عمر كوناري. ويكرر المجلس أيضاً دعم الاتحاد الأفريقي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولآلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية، ويطلب مرة أخرى أن تتعاون الأطراف بشكل كامل مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وآلية الرصد والتحقق لتمكينهما من أداء ولايتهما بفعالية؛

٦ - يكرر دعم الاتحاد الأفريقي للخطوات المتخذة من أجل تنفيذ اتفاق أروشا المؤرخ ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ويرحب بالجهود التي يبذلها "حزب الثورة - تشاما تشا مايندوزي" الحاكم في تترانيا والمؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا في هذا الصدد، والتي تهدف إلى إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان، وعودة المعتقلين السياسيين السابقين تبعاً لذلك إلى جنوب السودان؛

٧ - يشير إلى البلاغ ذي الرقم PSC/AHG/COMM.1(CDXI)-Rev.1 الذي اعتمده مجلس السلم والأمن في جلسته ٤١١، التي عقدت في بانجول، غامبيا، في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وبخاصة الفقرة ٨ منه، التي طلب فيها المجلس من رئيسة المفوضية أن تشكل بصفة عاجلة، وبالتشاور مع رئيس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وهياكل الاتحاد الأفريقي الأخرى ذات الصلة، لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبت خلال النزاع المسلح في جنوب السودان، وأن تقدم توصيات بشأن أفضل السبل والوسائل التي تكفل المساءلة والمصالحة وتضميد الجراح بين جميع الطوائف في جنوب السودان.

٨ - يشير كذلك إلى التصريحات اللاحقة بشأن هذه المسألة، بما فيها البلاغ ذو الرقم PSC/PR/COMM.3 (CDXLII) الذي اعتمدته المجلس في جلسته ٤٤٢، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، والبلاغ ذو الرقم (PSC/AHG/COMM.1 (CDLXXXIV) الذي اعتمدته المجلس في جلسته ٤٨٤، المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والبلاغ ذو الرقم PSC/AHG/COMM.1 (DXV) الذي اعتمدته المجلس في جلسته ٥١٥، المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛

٩ - يؤكد من جديد التزام الاتحاد الأفريقي باتباع نهج شامل لمعالجة قضايا السلام والعدالة والمصالحة في أفريقيا، ومتجذراً في سياقات محددة لكل بلد. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس أهمية استمرار سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته العادية التاسعة التي عقدت في بانجول في يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويؤكد المجلس كذلك الأهمية الخاصة للبلاغ ذي الرقم PSC/MIN/COMM (CCCLXXXIII) حول موضوع "المصالحة الوطنية: عامل حاسم للأمن والاستقرار والتنمية في أفريقيا". الذي اعتمدته المجلس في جلسته ٣٨٣ التي عقدها في الجزائر العاصمة، الجزائر، في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وكذلك الأهمية الخاصة للقرار Assembly/AU/Dec.501(XXII)، الذي اعتمدته جمعية الاتحاد في دورتها العادية الثانية والعشرين، التي عقدت في أديس أبابا في يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والذي أعلنت فيه الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ باسم عقد ماديلا نيلسون مانديلا للمصالحة في أفريقيا؛

١٠ - يؤكد من جديد كذلك التزام الاتحاد الأفريقي بمكافحة الإفلات من العقاب، وذلك تمسحاً مع المادة ٤ (س) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والأحكام ذات الصلة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛

١١ - يعرب عن اقتناعه بأن تحقيق السلام والمصالحة الدائمين في جنوب السودان يتطلب نهجاً شمولياً يعالج بطريقة تعاضدية القضايا المترابطة المتعلقة بالمساءلة والمصالحة وتضميد الجراح والإصلاح المؤسسي، على أساس إمساك أصحاب المصلحة من جنوب السودان بزماتها وبدعم قوي أفريقي ودولي. ويعرب المجلس كذلك عن اقتناعه بضرورة التشجيع على التوصل إلى حل أفريقي لمواجهة التحديات المطروحة، في مقابل حل مفصل على "مقاس واحد يناسب الجميع" كزمانة علاجية صالحة للجميع، وعلى اتباع نهج نابع من فهم السياق الخاص بجنوب السودان، بما في ذلك الأسباب التاريخية والسياسية والأخلاقية والاقتصادية المتعددة التي أدت إلى الوضع السائد حالياً، على أن يكون مفهوماً أن أولئك

الذين ارتكبوا جرائم، بغض النظر عن وضعهم ومستوى مسؤولياتهم، يجب أن يحاسبوا على أفعالهم؛

١٢ - ويلاحظ أنه في الاتفاق المتعلق بالمبادئ الخاصة بالترتيبات الانتقالية لتسوية الأزمة في جنوب السودان، الموقع في أديس أبابا في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، وفي الوثيقة المعنونة "مجالات الاتفاق على إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية"، الموقع في أديس أبابا في ١ شباط/فبراير ٢٠١٥، تناول الطرفان، وهما على وجه التحديد، حكومة جمهورية جنوب السودان والجنح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان القضايا المتعلقة بالإفلات من العقاب والعدالة والمساءلة والمصالحة؛

١٣ - يهنئ رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق في جنوب السودان، الرئيس السابق أولوسييجون أوباسانجو، والأعضاء الآخرين في اللجنة، وهم صاحبة المقام صوفيا أكوفو، والسيدة بينيتا ديوب، والأستاذ محمود ممداني والأستاذ باسيفيك مانيراكيزا، على عملهم الشاق و الالتزام في أداء ولايتهم؛

١٤ - يعرب عن تقديره للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وبلدان المنطقة، والأمم المتحدة والجهات المعنية الدولية الأخرى للتعاون الذي قدمته إلى لجنة الاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق في جنوب السودان؛

١٥ - يوافق، بعد تقديم تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق في جنوب السودان والرأي المستقل إلى المجلس، على الخطوات التالية الرامية إلى التعجيل بالنظر بعمق في التوصيات الواردة فيه وتنفيذها لاحقاً:

١' قيام المجلس بإنشاء لجنة فرعية مخصصة تضم إثيوبيا، وأوغندا، وتشاد، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، للنظر في تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق في جنوب السودان والرأي المستقل وتقديم توصيات بشأن سبل المضي قدماً؛

٢' قيام اللجنة الفرعية المخصصة بتقديم تقريرها، مشفوعاً بتوصيات بشأن سبل المضي قدماً، إلى جميع أعضاء المجلس في موعد أقصاه الأسبوع الثالث من آب/أغسطس ٢٠١٥؛

٣' قيام المجلس بعقد اجتماع على مستوى رؤساء الدول والحكومات، بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٥، للنظر في التوصيات التي قدمتها اللجنة الفرعية المخصصة واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها؛

- ١٦ - ويدعو كذلك رئيسة المفوضية الى أن تُحيل رسمياً هذا البلاغ الى أصحاب المصلحة من جنوب السودان، وكذلك إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وغيرهما من الشركاء في الاتحاد الأفريقي، من أجل كسب تأييدهم؛
- ١٧ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر الفعلي.

الضميمة الثالثة

البلاغ الصادر عن الجلسة ٥٣٩ التي عقدها مجلس السلم والأمن، في أديس أبابا، في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥

PSC/PR/COMM.(DXXXIX)

اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في جلسته ٥٣٩، المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ القرار التالي المتعلق بأنشطة فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان:

إن المجلس،

١ - يحيط علماً بتقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان عن أنشطته [PSC/PR/2.(DXXXIX)]، وبالإحاطة التي قدمها رئيس الفريق، الرئيس السابق ثابو مبيكي، وعن جهوده المستمرة في مضمار التعامل مع حكومة جمهورية السودان والأحزاب السياسية والحركات المسلحة دعماً للحل السلمي للنزاعات في السودان وللتحول الديمقراطي فيه، وفي دعم تنفيذ اتفاق التعاون الموقع في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. ويحيط المجلس علماً كذلك بالبيان الذي أدلى به ممثل حكومة جمهورية السودان؛

٢ - يشير إلى بلاغاته وبياناته الصحفية السابقة بشأن تنفيذ مختلف جوانب ولاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والجهود الأخرى ذات الصلة التي بذلها الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك البلاغ ذو الرقم (PSC/AHG/COMM/2 (CCCXCVII)، الذي اعتمده المجلس في جلسته ٣٥٣، المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، والبلاغ ذو الرقم (PSC/HG/COMM/(CCCLIII)، الذي اعتمده المجلس في جلسته ٣٩٧، المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والبلاغ ذو الرقم (PSC/PR/COMM (CDLVI)، الذي اعتمده المجلس في جلسته ٤٥٦، المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛

٣ - يثني على فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان. وعلى أعضائه، وهم الرئيس السابق ثابو مبيكي، وعبد السلام أبو بكر وبيير بويويا، وموظفو الدعم لما تحلّوا به من صبر وأناة في التعامل مع قضايا السودان، الذي يعود تاريخه إلى إنشاء فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور في تموز/يوليه ٢٠٠٨ [PSC/MIN/COMM (CXLII)]، ويؤكد أن الالتزام الاستثنائي للاتحاد

الأفريقي عموماً، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ فيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان، خصوصاً، يعكس الالتزام العميق للقارة بمساعدة الأمة السودانية على تحقيق إمكاناتها. ويشني المجلس أيضاً على رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، رئيس وزراء إثيوبيا هايليمariam دسالن، على مشاركته المستمرة في الجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وتقديم الدعم له والتزامه بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي؛

٤ - يعرب عن تقديره للدور الهام الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، هايلى منكريوس، والقائم بأعمال الممثل الخاص المشترك، أبيودون باشوا، والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ليسان يوهانس، لجهودهم الكلية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ويلاحظ مع الارتياح التعاون المثالي بينهم وبين فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ويعرب المجلس أيضاً عن تقديره للدعم والمساعدة اللذين قدمهما الاتحاد الأفريقي والشركاء الثنائيون والمتعدّدون الأطراف إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ؛

٥ - يرحب بمشاركة دولة قطر المستمرة وبالدعم المستمر الذي تقدمه في البحث عن سبل إحلال السلام في دارفور، وبخاصة مساهمتها المالية الهامة لتنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور واستراتيجية تنمية دارفور، وكذلك للتخفيف من معاناة سكان دارفور، بمن فيهم الأشخاص النازحون داخلياً؛

٦ - يشير إلى أن تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، بالصيغة التي اعتمدها المجلس في جلسته ٢٠٧ التي عقدها في أبوجا، نيجيريا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، [البلاغ ذو الرقم (PSC/AHG/COMM.1 (CCVII)]، الذي يشكل تحليله الأساس الذي تستند إليه سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن السودان، يخلص إلى نتيجة مفادها أن الأزمة السودانية في دارفور لا يمكن حلها إلا بطريقة جامعة، في إطار عملية وطنية شاملة تتناول التحديات التي تواجه السودان، بما في ذلك مسألة التحول الديمقراطي؛

٧ - يكرر دعمه للحوار الوطني الذي أعلنه الرئيس عمر حسن البشير في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويؤكد المبدأ الذي اعتمدته الأطراف السودانية ومفاده أن الحوار الوطني ينبغي أن يكون عملية سودانية شاملة للجميع تهدف إلى معالجة وحل التحديات طويلة الأمد التي تواجهها الأمة السودانية، وتستند إلى خطة تحقق السلام والوحدة الوطنية، وتنعش الاقتصاد، وتكفل الحقوق والحريات الأساسية، والهوية الوطنية، وتشمل مراجعة الدستور

وشؤون الحكم والعلاقات الدولية. ويلاحظ المجلس أن أهداف الحوار الوطني تتسق مع المبادئ المجسدة في تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور؛

٨ - يُذكر الأطراف السودانية بالتزامها بإيجاد بيئة مواتية لتنظيم الحوار، بوسائل منها اعتماد تدابير لبناء الثقة، بالصيغة التي أيدها المجلس وبيّنها في البلاغ ذي الرقم PSC/PR/COMM. (CDLVI)، (الفقرتان ١٤ و ١٥ منه)، والتي تؤكد توافق آراء الأطراف السودانية على الخطوات المطلوب اتخاذها لإجراء حوارٍ ذي مصداقية داخل السودان. كما يُذكر المجلس الأطراف السودانية بالتزام الاتحاد الأفريقي الاستفادة من المساعدة المالية والاقتصادية المقدمة من المجتمع الدولي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان، كجزء من حزمة الدعم المرتبطة بعملية الحوار الوطني؛

٩ - يلاحظ أن مفهوم الحوار الوطني يتوخى أن يكون الحوار ممارسة شاملة للجميع من شأنها أن تحظى بثقة كافة شرائح الشعب السوداني. ويؤكد المجلس من جديد ضرورة أن يكون التحضير لعملية الحوار كافياً وشاملاً للجميع، على النحو المتوخى في الاتفاق المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ المتعلق بالحوار الوطني والعملية الدستورية الذي وقعّه أصحاب المصلحة السودانيون وأقره المجلس؛

١٠ - يشير إلى البيان الذي أدلى به الرئيس عمر حسن البشير والذي جاء فيه أن حكومة السودان مستعدة للتقيد بوقف إطلاق النار لمدة شهرين من أجل خلق الثقة اللازمة لدى جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الحركات المسلحة، للانضمام إلى عملية الحوار الوطني، ويشير كذلك إلى الالتزام الذي تعهد به الرئيس البشير لمنح العفو لأفراد الحركات المسلحة لتمكينهم من حضور الحوار الوطني بأمان؛

١١ - يُنوّه بالتزام الحركات المسلحة بمواصلة تعاملها مع حكومة السودان وباستعدادها للتفاوض من أجل إنهاء النزاعات المسلحة في السودان؛

١٢ - يثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السعي إلى تسهيل التوصل إلى حل سلمي للنزاع الدائر في المنطقتين بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، الذي يعتبر مظهراً من مظاهر الأزمة السودانية، ويلاحظ، في هذا الصدد، أن المفاوضات، كما يتبين من مشروع الاتفاق الإطاري الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قد أسفرت بالفعل عن توافق كبير في الآراء يمكن الاستناد إليه كأساس لتسوية ذلك النزاع؛

١٣ - يثني كذلك على جهود فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وجهود القائم بأعمال الممثل الخاص المشترك، في تسهيل المفاوضات بين حكومة السودان والحركات المسلحة في دارفور، في سياق النهج المتفق عليه القائم على السير بعملية واحدة ذات مسارين لوضع حد لجميع النزاعات العنيفة في السودان؛

١٤ - يلاحظ بخيبة أمل عميقة وقلق بالغ أنه على الرغم من قرارات المجلس وتشجيعه، وأكثر من ست سنوات على بذل جهود لم يسبق لها مثيل من قبل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، فضلاً عن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، لا تزال التحديات الأساسية التي تواجه الأمة السودانية دون حل ولم يتم احراز تقدم كافٍ في تنفيذ خارطة الطريق للحوار الوطني وفي الجهود المبذولة لإنهاء النزاعات الدائرة في السودان منذ فترة طويلة؛

١٥ - يعيد التأكيد على أهمية تسوية الأزمة السودانية بالنسبة للمنطقة والقارة ككل، وعلى المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق حكومة السودان بأخذ زمام المبادرة في ضمان إجراء حوار وطني حقيقي وذي مصداقية وشامل للجميع وبتحول البلد إلى الديمقراطية؛

١٦ - يعرب عن قلقه البالغ إزاء النزاع الدائر في دارفور والمنطقتين وإزاء الأزمة الإنسانية السائدة هناك، بما في ذلك انتهاكات القانون الإنساني المرتبطة بالنزاع المبلغ عنها، ويدعو الأطراف إلى التوصل بشكل عاجل إلى اتفاقات بشأن تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين لها والسماح بإيصالها إليهم، واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويدعو المجلس الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية والكرامة للمشردين واللاجئين إلى ديارهم؛

١٧ - ويلاحظ أن وقف النزاعات هو الشرط المطلق للشروع بالحوار الوطني؛

١٨ - يكرر تأييده للعمل الذي يضطلع به فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لضمان اتخاذ إجراءات منسقة ومركزة في دعم الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة السودانيون لمعالجة التحديات التي تواجه البلد، بوسائل منها دعم المفاوضات الرامية لإنهاء النزاعات في دارفور والمنطقتين، والجهود الرامية لتنظيم حوار وطني ذي مصداقية؛

١٩ - يبحث بشدة الأطراف السودانية، وخاصة حكومة السودان، على إثبات القيادة وتحديد الالتزام بالعمليات اللازمة لبلوغ هدف تحقيق التحول الديمقراطي في السودان، وخاصة من خلال تنظيم حوار وطني شامل للجميع وشفاف ومحضّر له على نحو

كافٍ ومتسّم بالمصداقية. ويعرب المجلس عن اقتناعه بأنه ما لم يتم إحراز تقدم بشأن القضايا المذكورة أعلاه، فلن يتسنى التغلب على التحديات الهائلة التي تواجه السودان، بما فيها الأزمات الإنسانية؛

٢٠ - يدعو حكومة السودان وجميع الأطراف المعنية إلى التعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، في جميع جوانب ولايته. وبناءً على ذلك، فإن المجلس:

١' يدعو حكومة السودان إلى الكف عن أي عمل من شأنه أن يقوض الثقة في العملية أو يعرض للخطر إمكانية عقد حوار وطني ذي مصداقية وشامل للجميع داخل السودان؛

٢' يكرر دعوته لعقد اجتماع عاجل للتمهيد للحوار الوطني تشارك فيه جميع الأطراف ذات الصلة، في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، لمناقشة المسائل الإجرائية المتعلقة بالحوار والاتفاق عليها؛

٣' يطلب إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ مواصلة المشاركة مع حكومة السودان وأصحاب المصلحة السودانيين الآخرين في دعم جهودها الرامية إلى عقد حوار وطني شامل للجميع وشفاف وذي مصداقية، وفي هذا الصدد، يحث جميع الأطراف على التعاون التام مع الفريق؛

٤' ويحث كذلك الأطراف على تنشيط جهودها لوقف الحرب في دارفور والمنطقتين، ويطلب إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ أن يواصل، تمهيداً مع قرارات المجلس السابقة، تسهيل المفاوضات بهدف وقف الحرب والعنف الطائفي في دارفور والحرب في المنطقتين؛

٥' يؤكّد مجدداً عزمه على مساعدة جميع الأطراف السودانية فيما يتعلق بالحوار الوطني والبحث عن السلام في السودان، وذلك بهدف اتخاذ القرارات والإجراءات الإضافية التي قد تكون ضرورية للمساعدة في ضمان عدم خروج هدف التحول الديمقراطي في السودان عن مساره، وأن يتم على وجه الخصوص تنظيم حوار وطني سوداني شامل للجميع وذي مصداقية؛

٦٠ يطلب إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ أن يقدم تقريراً إلى المجلس في غضون ٩٠ يوماً من تاريخ هذا القرار، بشأن عودة أصحاب المصلحة السودانيين إلى المشاركة في العمليات الرامية إلى إجراء حوار وطني شامل للجميع وذي مصداقية على النحو المتوخى في خارطة الطريق والجهود اللازمة لإنهاء النزاعات في دارفور والمنطقتين؛

٢١ - يدعو حكومي السودان وجنوب السودان إلى مواصلة تنفيذ اتفاق التعاون من أجل إقامة علاقات سلمية وتعاونية بينهما، ويطلب إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ أن يواصل دوره التيسيري بشأن تنفيذ اتفاق التعاون؛

٢٢ - يدعو حكومي السودان وجنوب السودان إلى عقد اجتماع استثنائي للآلية المشتركة السياسية والأمنية، بدعم من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ويحث الطرفين على التعاون مع الفريق في هذا الصدد. ويشيد المجلس بأعضاء البعثة المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها لما بذلوه من جهود في سبيل تنفيذ ولايتهم، في دعم الترتيبات الأمنية بين السودان وجنوب السودان. ويدعو المجلس السودان وجنوب السودان إلى التعاون الكامل مع البعثة المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها على تنفيذ ولايتها؛

٢٣ - يؤكد من جديد الأهمية المستمرة للاتفاق المتعلق بالترتيبات الأمنية والإدارية المؤقتة لمنطقة أبيي، المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وقراراته السابقة بشأن الوضع في منطقة أبيي. ويثني المجلس على قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمساهمتها البارزة في السلام في منطقة أبيي، ويطلب الأطراف التعاون الكامل مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي؛

٢٤ - يعرب عن تقديره للجنة الرقابة المشتركة في أبيي لاستئناف عقد اجتماعاتها في يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٥، بعد فترة طويلة لم تعقد خلالها أي اجتماعات، ويشجع لجنة الرقابة المشتركة في أبيي على عقد اجتماعات منتظمة لتنفيذ ولايتها الهامة فيما يتعلق بأبيي؛

٢٥ - يدعو الأطراف إلى التعاون مع بعضها بعضاً من أجل تحقيق استقرار الوضع في منطقة أبيي، مما يعزز التعايش المشترك بين الطوائف في أبيي، بوسائل منها عقد مؤتمر جامع للطوائف، على النحو المقرر، وضمان تنفيذ العناصر الإدارية والأمنية العالقة من اتفاق الترتيبات المؤقتة؛

٢٦ - يثني على عمل برنامج الحدود التابع للاتحاد الأفريقي في مساعدة الأطراف على تنفيذ الاتفاق المتعلق بقضايا الحدود وتعزيز قدرته على إدارة قضايا الحدود؛

٢٧ - يقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها فريق الخبراء التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالمناطق الحدودية المتنازع عليها، برئاسة القاضي عبد القادر كوروما من سيراليون، في التعامل مع الأطراف في سبيل تنفيذ الفريق لولاياته المتمثلة في تقديم رأي غير ملزم بشأن الوضع القانوني للمناطق المتنازع عليها، ويحث الأطراف على التعاون مع فريق الخبراء التابع للاتحاد الأفريقي. ويطلب المجلس إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ أن يقدم، في المناسبة المقبلة الملائمة، تقريراً عن حالة تعاون الأطراف مع فريق الخبراء التابع للاتحاد الأفريقي؛

٢٨ - يشير إلى الدعم الذي أعربت عنه جمعية الاتحاد الأفريقي وإلى التأييد الذي أعرب عنه المجلس للنهج المشترك الذي يتبعه السودان وجنوب السودان وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ للتوصل إلى برنامج شامل لتخفيف عبء الديون، ورفع العقوبات المفروضة على السودان، ودعم التنمية في جنوب السودان، ويطلب إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ أن يواصل دعم الجهود اللازمة في هذا السياق؛

٢٩ - يشير إلى الفقرة ١٦ من البلاغ ذي الرقم PSC/AHG/COMM/2. (CCCXCXVII) بشأن الحاجة إلى التشجيع على اتباع نهج إقليمي وشامل لمواجهة تحديات السلام والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة القرن الأفريقي دعماً للجهود التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، التي طلب فيها المجلس إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ أن يساهم، بالتشاور الوثيق مع رئيس الهيئة الحكومية الدولية والأمانة، في تعزيز اتباع نهج من هذا القبيل ينطوي على عقد مؤتمر حول السلام والأمن والاستقرار والتعاون والتنمية في القرن الأفريقي، وأن يجري المشاورات اللازمة مع الهيئة الحكومية الدولية ورئيسها. ويؤكد المجلس على أهمية هذا النهج والحاجة الماسة إليه، ويدعو الفريق إلى الإسراع في مشاوراته بشأن هذه المسألة، بهدف تقديم تقرير مرحلي بهذا الشأن إلى المجلس بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥؛

٣٠ - يقرر أن يبقى المسألة قيد النظر الفعلي.